القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه

الأستاذ الدكتور: بودلال علي

جامعة تلمسان

Boudellala@yahoo.com

Résumé:

L'objectif de ce papier est de faire la lumière sur le secteur informel en Algérie et distingué masse monétaire en circulation en dehors du cadre formel de l'économie nationale, de manière à être considéré comme l'argent pierre angulaire des transactions et le commerce, qui est de veiller à ce terme est revenu officiel pour la piste et se dirigeant vers les canaux est le phénomène de la gestion économique, en évitant de payer des impôts dû., le document donne une définition clarifiant le secteur informel , les causes et les facteurs prévalence, manifestations, sa portée et son impact sur l'économie algérienne et dans celui-ci cherche à discuter des moyens d'attirer négociés dans ce secteur, l'offre de monnaie, ce qui est en dehors des comptes du PIB.

***Mots-clés**: le secteur informel, les causes, les effets, l'Algérie, masse monétaire voies de polarisation.*

مقدمة:

تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من إقتصادات الدول النامية والمتقدمة تتمثل في القطاع غير الرسمي ، و يمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية ، حيث يقدر في الجزائر بما يقارب30% من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية و أخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي . أي ما يتجاوز 08 مليار دولار[1] و يشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا ، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار و قصور في الأنظمة و القوانين.

و قد أظهرت نتائج دراسة خلال الفترة (1988-2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم القطاع غير الرسمي بنسب تتراوح بين 35%- 44%من إجمالي الناتج الداخلي في البلدان النامية، و بنسب تراوحت بين 14%-16% من إجمالي الناتج الداخلي في بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي [2]

كما أسفرت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة (1998 – 2000) على دول متنوعة من العالم أن القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا و تايلاندا و الدول الإسكندنافية و الشيلي و كان منخفضا في دول أخرى مثل سويسرا، أوزبكستان ، و الولايات المتحدة الأمريكية و جنوب إفريقيا [3].

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004) دورة عادية سبتمبر 2004 ص.ص. 41 – 43.

[2] – صندوق النقد الدولي 2002 " قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 –222.

[3] Portes, A, Caltells, L.and Benton,L. (1989) «The Informal Economy : Studies in Advanced and Less Developed Countries » John Hopkins University press.

و من هنا يتزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و يعود هذا الاهتمام لأسباب عدة نذكر منها على سبيل الحصر:

- الأموال السوداء هي أحد النشاطات غير الرسمية و هي تشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام سواء في اقتصادات الدول المتقدمة أو النامية منها كالجزائر.
- برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من الدول النامية أفرزت نتائج سلبية.
- الاقتصاد غير الرسمي هو جزء من الاقتصاد الوطني للدولة ولكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية.

و لعل هذه المحاولة التي سنقوم بها تدخل ضمن هذا المنظور محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن للقطاع غير الرسمي أن يثبط أداء الاقتصاد الوطني (الرسمي) ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الورقة إلى خمسة محاور رئيسية هي كالأتي:

المحور الأول: مفهوم و تعريف القطاع غير الرسمي.

المحور الثاني: أسباب تنامي القطاع غير الرسمي.

المحور الثالث: الرســـمي غـير القطـــاع أثـار .

المحور الرابع: القطاع غير الرسمي في الجزائر.

المحور الخامس: انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلي.

1- مفهوم و تعريف القطاع غير الرسمي:

يقصد بالقطاع غير الرسمي ، اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي هو قطاع لا يخضع للرقابة الحكومية و لا تدخل مدخلاته و محزجاته في الحسابات الوطنية،و لا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها و المستحصلة من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة.

فحسب V.Tanzi (1982) : " فإن الإقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية "[1].

أما عند Gutman Fiege (1997): " فينصرف إلى الناتج الوطني غير المحسوب،أو ذلك الجزء من الناتج الوطني ألذ ي لم يحسب لسبب أو لآخر "[2]

ويمكن تعريف القطاع غير الرسمي : " **بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، و إما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد** (عاطف اندوراس 2005) .[3]

2- أسباب تنامي القطاع غير الرسمي :

أثبتت الدراسات أن معدلات نمو القطاع غير الرسمي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

1-الأنظمة الضريبية والسياسية غير العادلة.

2-مستويات الأجور المادية و المعنوية المتدنية و التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.

3-تعقد الإجراءات الإدارية و التنظيمية و ارتفاع الرسوم في أسواق العمل.

4-ظهور الفساد الإداري و المالي لا شك يؤدي إلى ازدياد و تفاقم مشكلات القطاع غير الرسمي ..

[1] V.Tanzi **1982** « the underground Economy and évasion in the United states : Estimations and implications P.P 241 – 249.

[2] Fiege,E.(1985) « The meating of the Underground Economy and the full compliance Déficit » in Gaertner and Wenig (1985).

[3]– التعريف مستخلص من مجمل التعاريف التي تعرضت لظاهرة الاقتصاد الخفي أطروحة دكتوره " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" للسيد بودلال علي **2007/2006**ص-ص 61 – 63 .

5-الحضر على السلع الاستهلاكية .

3- الرســـمي غـير القطـــاع أثـار:

للقطاع غير الرسمي أثار ايجابية وأخرى سلبية أكثر خطورة من الأولى:

أ) الآثار الايجابية:

1.الأثر على التشغيل : حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الاقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية والى مستوى علمي معين والى أعمال معينة.

2. الأثر على ميزان المدفوعات: يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

3. الأثر على الإنتاج والعرض السلعي: حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

ب) الآثار الاقتصادية السلبية للقطاع غير الرسمي :[1]

-تخفيض حصيلة الضرائب.

-الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي.

-الأثر على توزيع الموارد.

ضف إلى ذلك تكمن خطورة القطاع غير الرسمي ، في أنه في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة، وأن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها الاحتماء من المطاردة القانونية.

- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية.

- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيراً أسعارها في القطاع غير الرسمي .

- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد القطاع غير الرسمي ، فأن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي الرسمي.

4-القطاع غير الرسمي في الجزائر :

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي ، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الإقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني و لم تخضع للضرائب.

[1] **د.بودلال علي (2012)**:"مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة محمد الخامس الرباط المغرب العدد12-13 ص ص 07-21.

و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام [1]. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني [2].

بلغ حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011، وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري. وقال وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة، إن النشاطات الاقتصادية أصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة (عبد الوهاب بوكروح2012)[3]

و كما أن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي و السلوك الاجتماعي، و أفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي [4].

و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية و ارتفاع معدلات الإستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

و سوف نتناول بالتفصيل أسباب نشوء و نمو عناصر القطاع غير الرسمي في الجزائر، و ذلك بالقدر الذي يتصل بكل مكون :

1-4: **المكون المشروع غير المعلن للقطاع غير الرسمي**.[5]

2-4 : **المكون غير المشروع للقطاع غير الرسمي**.[6]

1.4 المكون المشروع غير المعلن من القطاع غير الرسمي :

1.1.4 الغش الجبائي:

شكلت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش الجبائي:

و التي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار.

---

[1] -[2] : براهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر : **2007** .

[3] عبد الوهاب بوكروح2012 مارس جريدة الفجر

[4] Lautier B(1994) " L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte PP41-51

[5] - المكون المشروع غير المعلن للقطاع غير الرسمي: الأنشطة المشروعة غير المرخصة و الأنشطة التي يعلن عليها للضرائب.

[6] – المكون غير المشروع للقطاع غير الرسمي: الأنشطة غير القانونية – المحرمة–

-الصعوبات والبطء للحصول على السجل التجاري.

-تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية.

-التباطؤ و الصعوبات التي تواجهها إدارات الضرائب و الجمارك و التجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير و المراقبة مما زاد في تفاقم السلوكات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية (البيع والشراء دون الفواتير ، عدم استعمال الوسائل الحديثة للدفع، الصفقات المشبوهة)...

2.1.4 : الغش الجمركي :

مصالح الجمارك على غرار إدارات الضرائب و التجارة أو مفتشية العمل معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات و المراقبات التي تفرضها السلطات العمومية وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق و الرسوم المستحقة لخزينة.

و في هذا السياق تواجه الجمارك مظهرين أساسين من الغش و التهريب:

- يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات غير الرسمية.
- يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع و القيمة و مصدر البضائع.

3.1.4 : الغش الاجتماعي:

بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي يعتبر القطاع غير الرسمي خطرا حقيقيا و لا يوجد المشكل على مستوى " المهن " الصغيرة، و لكن خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات والشركات التجارية و شركات الخدمات.

و أمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 05 ولايات تعلقت بـ 6.096 رب عمل وستوضح المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق فيما يلي :[1]

-تم إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الإجتماعي.

-حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم.

-نسبة عالية جدا من تشغيل العامل المؤقتين (ما يقارب 5%).

-ثلي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون.

إن معاينات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي C.N.A.S

تعكس أهمية التهرب من دفع الإشتراكات و تؤكد النتائج ممارسة العمل في السوق السوداء.

في القطاع التجاري على سبيل المثال، فإن النشاطات غير المصرّح بها تقدّر بحوالي 35 ٪ من حجم القطاع التجاري بالجزائر. لقد بلغ حجم العمليات التجارية بدون فوترة بين 2001 و2005 بما يعادل 35 مليار دج سنويا، حسب تقدير مصالح الضرائب. وإذا كانت هذه المصالح عاجزة عن تقدير حجم العمليات غير المصرّح بها فإنها في الحقيقية أهم بكثير من التقديرات التي وضعتها .

لقد سمح المسح الخاص بالأسواق الفوضوية سنتي 2000 و2001 بوجود 700 سوق فوضوية ينشط بها أزيد من 100 ألف شخص(عبد المجيد بوزيدي 2007) جريدة الفجر.

[1] – صندوق الضمان الاجتماعي **2004** : ورقة عمل رقم 687.

2.4 -المكون غير المشروع من الإقتصاد الخفي في الجزائر :

يتضمن ثلاثة عناصر:

- **التهرب الجمركي**.
- **الفساد الإداري والمالي.**
- **مشكلة المخدرات** .

1.2.4.التهرب الجمركي:

يمكن تقسيم التهرب الجمركي في الجزائر إلى مجموعتين:

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عددالقضايا الجمركية المعاينة	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

1.1.-تهرب ضريبي يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع و يؤدي إلى التخلص من الضريبة جزئيا أو كليا.

2.1.-تهريب غير ضريبي يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها، يقصد به اختراق الحضر المطلق الذي قرره القانون أن التهريب قد يكون حكميا أو حقيقيا [1] .

و الجد ول الموالي يوضح حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية :

المصدر : المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان 2007 .

تفسير الجدول: من خلال الجدول يتضح أن حركات التهريب الجمركي عرفت أوج إزدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع لأسباب عدة أهمها :

- عدم الإستقرار الأمني بالبلاد.
- عدم الاستقرار السياسي غياب الرقابة).

يفسر هذا الارتفاع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي النسبي الذي مرت به البلاد، مع ثبوت فشل النظام الإشتراكي و التوجه التدرجي نحو اقتصاد ليبيرالي قائم على قواعد السوق و المنافسة.

أما في السنوات الأخيرة عرفت حركات التهريب نوعا من الانخفاض و ذلك يعود للمراجعات التي طرأت على التعريفات الجمركية وتكثيف المراقبة و المتابعة.

2.2.4 -.الفساد الإداري و المالي:

انتشار عمليات الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع و لم تعد تقتصر فقط على الموظف العام.**و الجدول الموالي يوضح :**

تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني:

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار.
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1مليار و 200 مليار دولار.
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	7,9 مليار دولار.
1996	وجود1698 قضية مساس بالاقتصاد	3,6 مليار دولار.
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار.
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج.

[1] – أنظر أطروحة دكتوره في " الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر " مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" **2006/2007** للسيد بودلال علي ص.ص 264–281 جامعة تلمسان.

2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423,28 مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر" مدونات مكتوب "

http//da**2007**.dz.Maktoub blog.com n° 248311

يظهر تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية من طرف ذوي النقود والأيادي الطويلة في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة لها بيروقراطية ذات أبعاد واسعة عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

3.2.4 -مشكلة المخدرات في الجزائر:

تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات مقارنة بحقبة التسعينات و الألفية الثالثة، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار، استهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي.

و يعود تطور حجم المخدرات المحجوزة و عدد القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في الفترة (2002-2006) للأسباب التالية :

- تزايد ظاهر في الفقر و البطالة في المجتمع الجزائري.
- ضعف الرقابة و المتابعة.
- عدم الاستقرار السياسي و الأمني اللذان عرفتهما البلاد في الفترة الأخيرة.[1]

3.4 – انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلي :[2]

انعكس وجود القطاع غير الرسمي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

1-تحقيق الربح الأقصى خارج المنظومة الضريبية والجبائية، واستعمال اليد العاملة غير المُكلِفة، غير المصرّح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وكذا تبييض الأموال القدرة.

2-نشاطات البيع على الحالة لمنتجات رديئة النوعية، مستوردة بأسعار زهيدة من الخارج من أسواق غير مراقبة تمارس منافسة غير شرعية سمحت بتحطيم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. على اعتبار أن النشاطات الموازية غير خاضعة لأي أعباء ضريبية أو جبائية واجتماعية، على العكس من المؤسسات القانونية التي تتعرض لحزمة من الضرائب والرسوم تجعلها غير قادرة على المنافسة .

وهنا يمكن ملاحظة: أنه على الرغم من تسجيلهم لدى مصالح السجل التجاري، إلا أن بعض المتعاملين الجزائريين لا يتورعون عن اللجوء إلى القطاع الموازي: وهم يحققون 50 ٪ من رقم الأعمال عن طريق تسويق منتجات مستوردة غير مصرح بها وغير خاضعة للرسوم، في القطاع الموازي.[3]

3- أما الخسارة الثانية، فتتكبّدها الخزينة العمومية، على اعتبار أن النشاطات التي تحقق فوائد كبيرة، غير خاضعة للضريبة، ولا تستفيد منها المجموعة الوطنية بأي شكل من الأشكال. كما أن الخسارة التي تتكبّدها الخزينة بحسب تقديرات مصالح

---

[1]– للإطلاع أكثر على المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي في ا لجزائر :طالع أطروحة دكتورة "الاقتصاد الخفي في الجزائر" طالع : أطروحة دكتوراه **2007** " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للسيد بودلال علي جامعة تلمسان . ص.ص 249 – 298.

[2] **د.بودلال علي (2014)**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000-2010). "مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية مقال بعنوان:" **العدد 65** ص ص 07-25.

[3] --Henni A (1991) : « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991

الضرائب، تعتبر مرتفعة جدا لأن القطاع التجاري الخاص لا يساهم بأكثر من 0.6 ٪ من الناتج الداخلي الخام. وتقدّر الجباية المحصلة من الخزينة 80 ٪ من القيمة المضافة خارج المحروقات .

4-بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال العشرية الأخيرة حوالي 0.29 (29%) و قد أسهم ذلك في:

- تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة و ما يبرر انتشار الظاهرة و تعدد مختلف الأساليب للتهرب و الغش الجبائيين من جهة أخرى.

5- التعديلات الضريبية التي تمت أثناء هذه الفترة.

6-كثرة الإعفاءات و المزايا الممنوحة من الإدارة الجبائية زادت من توسع حجم القطاع غير الرسمي.

7-توسع السوق السوداء و السوق الموازية للعملات الصعبة.[1]

فمن هذه المعطيات: يظهر وزن القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عرفها الاقتصاد :[2]

- نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال العشرية الأخيرة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي.
- إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء نسبي.
- ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار .
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.
- وضعية أمنية للبلاد كابحة للاستثمار الأجنبي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية.

5-الإجراءات الكفيلة لاستقطاب ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر:

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة ا القطاع غير الرسمي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الفعالة الآتية:

-إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي.

-مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

-تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة.[3]-

كما يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية ، أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلاً عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مدا خيل البلاد، وعليه نرى في استرجاع جزء كبير من تلك الأموال إتباع الإجراءات الآتية:[4]

1-تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي كأول خطوة في الحل، حيث أن البنك المركزي (بنك الجزائر) يملك من الإمكانيات ما يؤهله لحساب وتحديد مبلغ هذه الكتلة بدرجة تقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وذلك بالتعاون مع البنوك التي يملك كل أرقامها، وأيضاً مع مصالح أخرى كمصلحة الضرائب.

---

[1] **د.علي بودلال (2008)**:مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر "الأسباب والحلول"منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا)العدد37.ص ص32-56.

[2] **د.علي بودلال (2008)**:الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية.دراسة حالة الجزائر.مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر.تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05 ص ص 41-71.

[3] **د.بودلال علي (2014)**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000-2010). "مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية مقال بعنوان:" **العدد 65** ص ص 07-25.

[4] جريدةالخبراليومية رقم د8219 الصـــــادرة بتـــــاريخ 24جويليـــــة2016

فهناك تضارب كبير في الأرقام والبيانات بين مصالح الدولة الجزائرية وحتى الخارجية، مما أدى إلى عدم تحديد حجم هذه الكتلة بشكل يقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وبالتالي العمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية، حسب **تصرّيح الوزير الأول بأنها تقدّر بحوالي 3700 مليار دينار**،. مع الإشارة إلى أن تقريراً نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم المالية في العالم أشار إلى أن **الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي في الجزائر** تقدّر **بين 30 إلى 50 في المائة من الناتج الداخلي الخام** للبلد، مما يعني أنها تتراوح بين 5000 و8000 مليار دينار.

2-إلغاء نسبة الضريبة المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة بـ 7 في المائة، في إطار ما يعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدء العمل بالقرض السندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة.

3-تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية.

4-القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام، حيث أضحت الجزائر من البلدان القليلة في العالم والتي لا زالت تعاني من هذه المشكلة، أي وجود سوقين للصرف وبينهما فارق كبير في السعر يصل إلى حوالي 50 في المائة، وذلك رغم وجود الأطر القانونية التي تسمح بإنشاء مكاتب صرف معتمدة، والتي تتطلب إعادة النظر في ظروف عملها من طرف السلطات

إنّ وجود سوق موازية للصرف والتي تستقطب أموالا كبيرة، سبّب عدة مشاكل للاقتصاد الوطني، وإن توحيد سوق الصرف من حيث السعر بين البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، مع اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها كفيل بأن يجعل المتعاملين الاقتصاديين وحتى الأفراد يلجأون إلى البنوك لتقديم أموالهم من العملة الوطنية بغرض تحويلها، أو إلى مكاتب الصرافة، وهذه الأخيرة تكون مضطرة إلى تحويلها إلى البنوك بقوة القانون لإيداعها والتصريح بها، وهذا من شأنه أن يعيد جزءًا هامًا من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية.

5-التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة وذلك كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي، خاصة بعد أن بدت بوادر فشل عملية التصريح الضريبي الطوعي وبعده القرض ألسندي.

6-التفكير في فتح بنوك إسلامية أو فتح المجال أمام الخواص المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال وإذا تعذر الأمر من المفروض فتح مكاتب على مستوى البنوك المتواجدة تتعامل بالمنهج الإسلامي حتى تسمح لبعض المودعين إيداع أموالهم المتواجدة في القطاع غير الرسمي.

الخاتمة:

استهدف البحث دراسة ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني .إذ بدأنا بتحديد و تعريف الظاهرة ،عناصرها و علاقتها بالاقتصاد الرسمي و الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوء و تطور القطاع غير الرسمي ، كما عرضنا المكون المشروع وغير المشروع للقطاع غير الرسمي في الجزائر وجدنا بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة ، وهي في توسع و انتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة، منها جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، و الإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية، ، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية و العقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة... الخ كلها هذه الأسباب نتجت عنها اختلالات بين العرض و الطلب و ....و الأسعار، معدلات التضخم... والبطالة غدت و دعمت في توطيد أركان القطاع غير الرسمي في الجزائر.

التوصيات:في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة **يوصي الباحث بمايلي**.

1-تسهيل الإجراءات الإدارية لإدماج القطاع غير الرسمي إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية-الإجراءات المالية والتجارية...الخ)

2-ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها تسهل عملية الدفع الالكتروني وتفعيل المنظومة المصرفية في الجزائر..

- **قائمة المراجع باللغة الاجنبية:**

Henni A (1991) : « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991

Prenaut A (2002) : « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? » Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12

Lautier B(1994) " L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte PP41-51

Fiege,E.(1985) « The meating of the Underground Economy and the full compliance Deficit » in Gaertner and Wenig (1985).

Mirus,R.,and Smith, R.(1994) « Canada's Under Ground Economy » Canadian Business Review. Volume 21.pp 25-29.

Molefsky, B. (1982) «America's Underground Economy » in Tanzi (1982).

Peacock, A.and Shaw,G.(1982) « Tax Evasion and Tax Revenue Loss » Public Finance,vol.37.pp.268-78.

Portes, A, Caltells, L.and Benton,L. (1989) «The Informal Economy : Studies in Advanced and Less Developed Countries » John Hopkins University press.

Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach : An Atempt ». Scand.J.of Economics,
vol.88.pp.643-68.

Tanzi,v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).

-قائمة المراجع باللغة العربية:

بودلال علي (2007): الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (واقع و آفاق).منشورات مجلة دراسات اقتصادية كلية الاقتصاد جامعة الأغواط العدد ..07 ص ص 111-130.

بودلال علي (2007):تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية"**.جامعة تلمسان.

بودلال علي (2012):"مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة محمد الخامس الرباط المغرب العدد12-13 ص ص 07-21.

بودلال علي (2014): القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000-2010). "مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية_مقال بعنوان:" **العدد 65** ص ص 07-25.

بودلال علي(2010):"محاولة للاقتصاد الخفي في الجزائر"مقال منشور في مجلة دفاتر مخبر تسيير راس المال والتنمية –جامعة تلمسان العدد10.ص ص 91-113.

جريدة الخبر2016جويليـــة24 بتـــــاريخ الصـــادرة 8219العـدد اليوميـــة دةالخـــبر.

صندوق الضمان الاجتماعي 2004 : ورقة عمل رقم 687.

صندوق النقد الدولي (2002): " قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 -222. **منشورات صندوق النقد الدولي"**قضايا اقتصادية،الاختباء وراء الضلال ونمو الاقتصاد الخفي".

عاطف أندوراس (2005): الاقتصاد الظلي في الجمهورية العربية المصرية.

علي بودلال (2008):الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية.دراسة حالة الجزائر.مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر.تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05 ص ص 41-71.

علي بودلال (2008):مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر "الأسباب والحلول"منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا)العدد37.ص ص32-56.

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004): دورة عادية سبتمبر 2004 ص.ص41 –43.

هاشم م (2010):الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي :نشرة متابعات إقليمية مجلة مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل جمهورية العراق ،العدد(20).